بقي الهمس في مكانه دون أن يشاء أحدّ الجهر به، وكأن الأيدي التي رتّبت التعديلات التي طالت القانون ١٣١ الناظم لغرف التجارة السورية فعلت ذلك بدراية انقلابية شفعت لها الخلفية غير الاقتصادية لوزيرة الاقتصاد والتجارة والتي لم تكلّف نفسها أصلاً عناء المقارنة مع الشّقيق الأقرب لمشروع هذا القانون والمتمثل في قانون غرف الصناعة الجديد الذي صدر العام الماضي أو في قانون غرف السياحة، وكأن تمثيل تجار سورية في مجالس إدارة غرفهم يجب أن تسوده نواظم غير السائدة لدى تمثيل الصناعيين السوريين في مجلس إدارتهم أيضاً.

مشروع انقلابي بامتياز ينظر إلى مجلس إدارة الغرفة على أنه نقابة مهنية، فلا يجيز بقاء العضو في المجلس أكثر من دورتين، وهذا غير ملحوظ في مجالس إدارة غرف الصناعة أو السياحة السورية ولا حتى في مجلس الشعب.

سوريانا - أيمن الشوفي

تجار سورية غير صناعييها

الانقلاب بدأ من غرف التجارة وربما

■ الثلث الجديد

لدى تحليل التركيبة الحالية لمجلس إدارة غرفة تجارة دمشق نجد أن ثلاثة أعضاء جدد من المنتخبين قد دخلوه في الدورة الأخيرة وهم مازن حمور ومحمد الحلاق وبسام الملك، وثلاثة آخرون تم تعيينهم للمرة الأولى وهم بسام غراوي وبوزانت يعقوبيان وصونيا خانجي، أي إن ثلث أعضاء المجلس بالكامل لم يسبق لهم أن كانوا فيه دون قانون جديد.

لذا يوضح نزار قباني نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ذلك فيقول: «ضمن واقعنا يتم التجديد للمجالس السابقة ويتم في كل دورة دخول عناصر جديدة تختلط مع القديمة لتكوّن مجالس تجمع بين خبرة القديم وخاصية التجديد ويمكن للهيئة العامة مناقشة مثل هذا الموضوع والتأثير على نسبة التجديد دون أن ينص عليه مشروع القانون».

■ من وراء التعديل؟!

يستطيع مازن حمور وغيره من أعضاء مجلس إدارة المجلس الحالي تحديد من يقف وراء الزج بمثل هذه التعديلات في مشروع القانون الجديد، يقول: «أعتقد أن أحد المعنيين من أعضاء مجلس الإدارة الحالي يقف وراء التعديلات المقترحة في القانون وخاصة المتضمنة حلّ مجالس إدارة الغرف وانتخاب غيرها بعد إقرار قانون غرف التجارة الجديد وهو شخص يضع عينه على منصب رئيس الغرفة وهذا ارتجال آخر في مشروع تعديل القانون والذي قد يخلق نوعاً من البلبلة في الوسط التجاري، إذ ما معنى أن يتم حل 14 مجلس إدارة لمجرد صدور قانون تنظيم الغرف الجديد، ولماذا لم نلاحظ مثل هذه التعديلات في القانون الناظم لغرف الصناعة الجديد والذي تم إقراره في العام الماضي؟».

■ ضد التركيبة القديمة

يبدو بسام الملك العضو الجديد في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مثل يسارها الراديكالي أو على الأقل فإنه يحيلنا إلى مثل هذه الصورة حين يتحدث عن مجلس إدارة الغرفة، إذ يقول: «اشترط التعديل الجديد ألا يتجاوز عمر عضو مجلس الإدارة 60 سنة، لكن هناك بعض الأصوات تريد شرط العمر بلا تحديد، كما أعتقد أن شرط الدورتين فقط هو الحد الأقصى والأمثل. لكن هناك من يريد أن تظل هذه المدة مفتوحة، إذ إن كل المجموعة القديمة من أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق معارضة للقانون، ليظل البروز الاجتماعي هو الإغراء الذي يدفعهم للمواظبة على بقائهم في مجلس الإدارة عدا عن الحفلات والكوكتيلات والسفريات إلى الخارج، وباعتقادي إن لم يكن ثمة سقف أو مدة محددة لبقاء عضو مجلس الإدارة في هذا المنصب فكيف لنا أن نتيح الفرصة للجيل الجديد من التجار دخول مجلس إدارة غرفتهم، أنا شخصياً لن أسعى للترشيح إلى دورة جديدة لكي أفسح المجال لأحد أبنائنا التجار من الجيل الجديد ولوج المجلس».

■ جديد ويرفض

لم تكن مستساغةً ومفهومةً على نحو كافٍ تلك الغايات التي تمنّت اقتصار البقاء في مجلس إدارة أي غرفة من غرف التجارة على دورتين فقط، ومع أن محمد الحلاق يمثل تجار دمشق للمرة الأولى في مجلس إدارة غرفتهم، أي إنه ليس من التركيبة القديمة للغرفة خلافاً لوجهة نظر بسام الملك فهو ضد مبدأ تحديد البقاء في مجلس الإدارة حيث يقول: «أحد إشكالات مشروع القانون هو في منع عضوية المجلس لأكثر من دورتين مع أن هذا الشأن يجب أن يكون مناطاً بالهيئة العامة للغرفة كونها الهيئة الناخبة ولا يجوز تقييد رغبتها في اختيار ممثليها لمجلس الإدارة، ثم إن عرف الدورتين ليس معمولاً به في مؤسسات أخرى كمجلس الشعب ولا حتى في

يقول نزار قباني
نائب رئيس غرفة تجارة دمشق:

القانون 131 لعام 1959 يجب تطويره، وعندما أقول تطويراً، فإني أتمنى أن يكون نحو الأفضل. ومع ذلك فإن القانون النافذ حالياً يبدو أكثر موضوعيّة وتفهماً لواقع السوق التجاري من مشروع القانون الجديد الذي وضع بين أيدينا لدراسته. لذلك قلت منذ أول اجتماع لمناقشة مشروع القانون الجديد إذا كان المشروع هو الذي سيطبّق فإني أتمنى عدم صدوره والإبقاء على القانون القديم لأنه أكثر تفهّماً لواقع التجّار.

واستغرب أن يُلحظ مشروع لتعديل إلغاء دور غرفة تجارة دمشق وهي غرفة تجارة العاصمة في أن تكون رائدة لاتحاد الغرف، حيث لايخفى على أحد ما لغرفة تجارة دمشق من تاريخ عريق وما لتجار دمشق بالتحديد من شهرة وأهميّة منذ أيام رحلة الشتاء والصيف إضافةً إلى أن آليّة العمل التنفيذي للاتحاد والتي تتطلب أن تكون رئاسته في دمشق ضماناً لسرعة التواصل مع صانعي القرار في وقتٍ نطالب فيه أن نكون كتجار سورية شركاء حقيقيّين في صنع القرار الاقتصادي.

يصل مجلس الشعب؟!